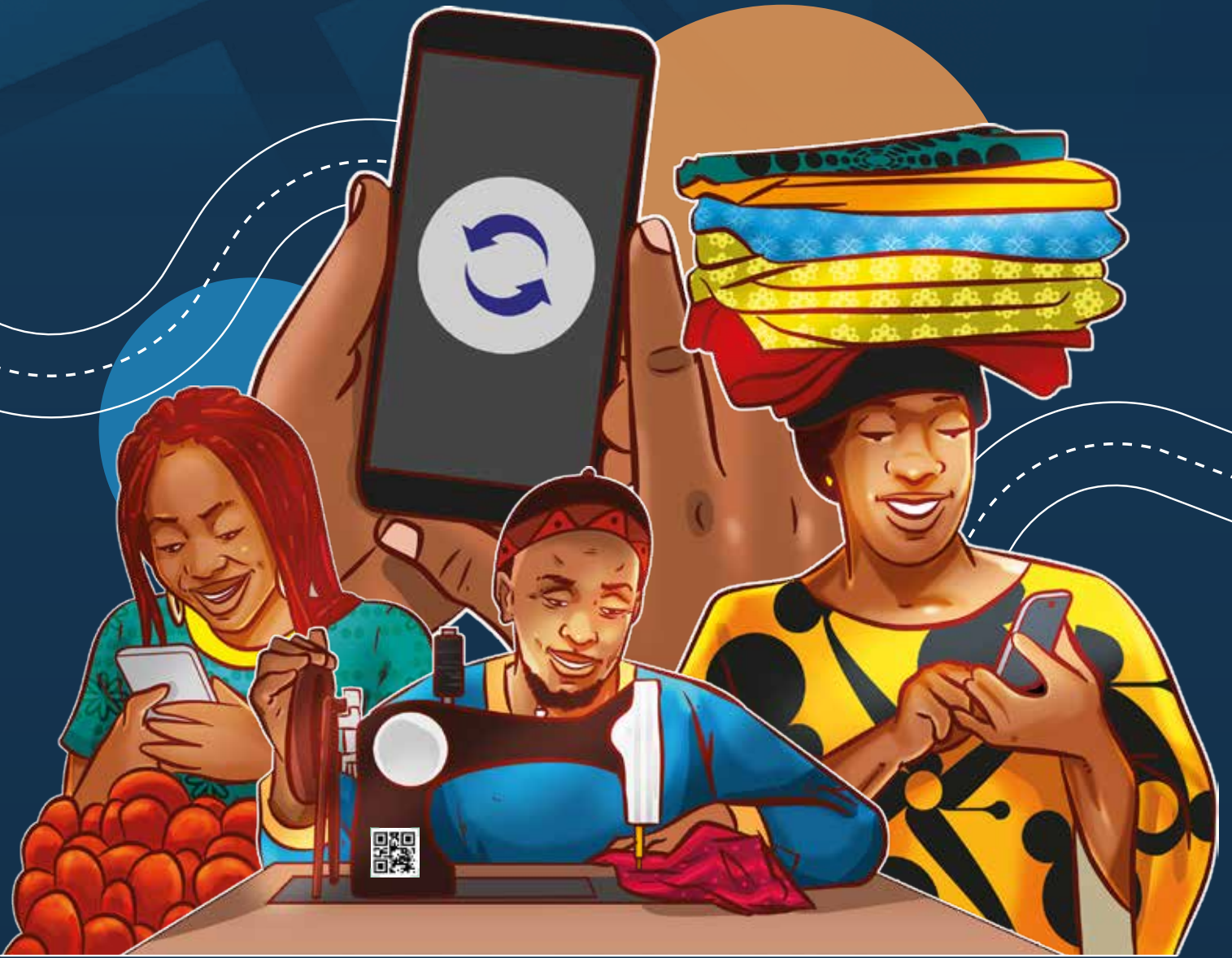


حالة أنظمة الدفع الفوري الشاملة في أفريقيا

دراسة حالة - SIIPS 2022

نظام التسوية بين البنوك في نيجيريا للدفع الفوري



قصة المنشأ

الشمول المالي، وخفض تكاليف المعاملات، فضلاً عن توفير خدمات مالية مناسبة لكل من سكان المناطق الحضرية والريفية.

الخط الزمني

الإطلاق المحدود والمشاركة الواسعة في السوق. واجه NIBSS تحدياً مبكراً في الحصول على القبول من البنوك للانضمام إلى النظام. وقد حدث الإطلاق الأولي في أيلول/سبتمبر 2011 وكان مقصوراً على بنكين تجاريين صغيرين. سرعان ما أصبح الوصول إلى أنظمة الدفع الفوري في نيجيريا (NIP) ميزة تنافسية لتلك البنوك، وجرى تحفيز البنوك الكبرى للانضمام. خلال العام التالي، نما النظام ليشمل جميع البنوك التجارية البالغ عددها 22 بنكاً، وجميع بنوك التمويل البالغ الصغر العشرين وجميع مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول الستة في نيجيريا. بالإضافة إلى ذلك، خلال تلك الفترة، أيد البنك المركزي الخطة بشدة، لكنه امتنع عن إصدار تفويض تنظيمي (مقابلة أصحاب المصلحة، 2022).

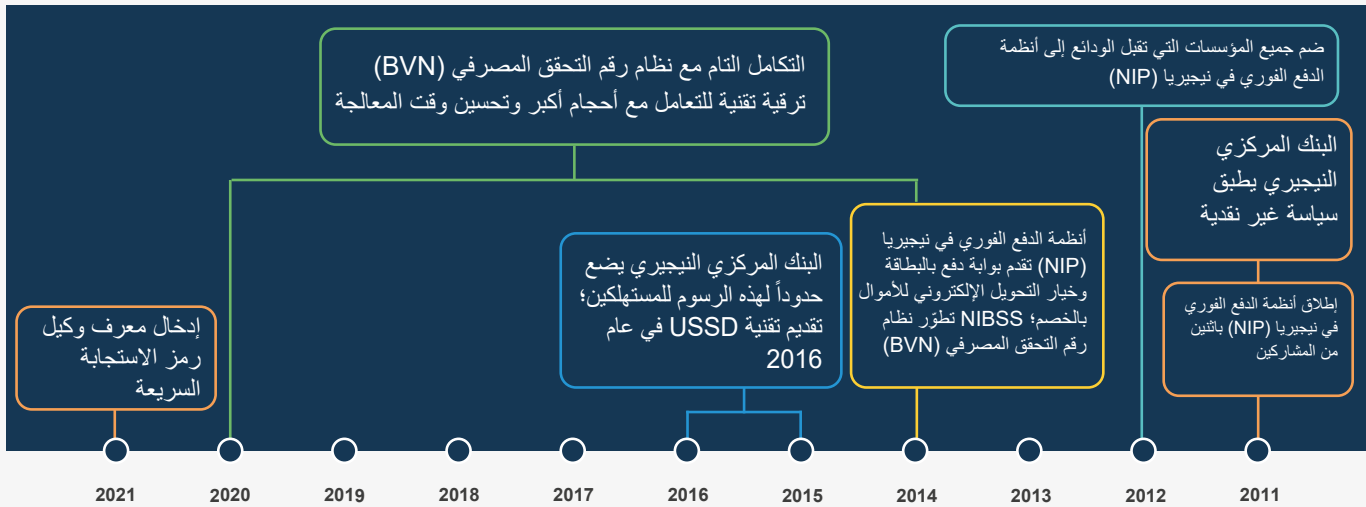
التحدي

الاعتماد الكبير على النقد. في عام 2011، أطلق البنك المركزي النيجيري "السياسة غير النقدية" - المصممة للحد من الجوانب السلبية للسيطرة النقدية على الاقتصاد، بما في ذلك زيادة مخاطر الفساد والسرقة المسلحة وعدم الكفاءة. شرع البنك المركزي النيجيري في إيجاد بديل مناسب يعكس خصائص النقد (فوري، وعالمي، ومتوفر بسهولة) مع تجنب العيوب أيضاً.

عرض القيمة

دفع النمو الاقتصادي الشامل من خلال المدفوعات الفورية. في عام 2011، أطلق نظام التسوية بين البنوك النيجيري (NIBSS) أنظمة الدفع الفوري في نيجيريا (NIP)، وهو نظام مدفوعات بين البنوك في الوقت الفعلي مصمم لتسهيل أحجام كبيرة من معاملات التجزئة⁷⁸ كان NIBSS يأمل أن تعزز هذه الخدمة النمو الاقتصادي من خلال توفير خدمات دفع أسرع، وتقليل العوائق التقليدية في طريق

شكل 1. الخط الزمني لأنظمة الدفع الفوري في نيجيريا (NIP)



1 يتمثل الدور الرئيسي لنظام NIBSS في تطوير وصيانة بنية تحتية فعالة ومبتكرة لنظام المدفوعات في نيجيريا. وهذا يشمل على سبيل المثال، إدارة مفتاح نيجيريا المركزي وبالتالي تسهيل المعاملات بين البنوك القابلة للتشغيل البيني. تشمل الخدمات الأخرى خدمات تحصيل الإيرادات (على سبيل المثال: e-BillsPay)، وخدمات البيانات والهوية، وتطوير البنية التحتية والقواعد المبتكرة للمدفوعات، من بين أمور أخرى.

غير المنظمة. حدث تكامل بين محافظ الهاتف المحمول في عام 2018، وإضافة وظيفة رمز الاستجابة السريعة في عام 2021 عبر النظام الأساسي الجديد للاستجابة السريعة (NQR). زادت نوافذ التسوية أربع مرات في اليوم في عام 2021. وكل سنتين إلى ثلاث سنوات، كان نظام NIBSS يرقّي النظام ويطلب من البنوك تلبية المعايير الجديدة. يراقب NIBSS بشكل منتظم متوسط وقت معالجة المدفوعات لكل بنك ويُنشئ قائمة شهرية موحدة لتصنيف أداء المشاركين، حيث تجري مشاركتها مع كل بنك. حالياً، يبلغ الحد الأقصى لوقت المعاملة 45 ثانية، على الرغم من أن معالجة معظم المعاملات تجري في غضون 10 ثوانٍ أو أقل.

أهمية النهج التدريجي للتطوير التقني: عند الإطلاق، دعمت أنظمة الدفع الفوري في نيجيريا (NIP) فقط التحويل الإلكتروني للأموال بالائتمان (credit EFT) فورياً. وأصبح الآن قابلاً للتشغيل البيئي مع محافظ الهاتف المحمول وشبكات البطاقات ويرتبط بهويات الوكيل المختلفة للتيسير على العملاء. في عام 2014، قُدمت خدمة التحويل الإلكتروني للأموال بالخصم (debit EFT) وطُوّر نظام NIBSS معرف القطاع المالي القائم على القياسات الحيوية المسمى برقم التحقق المصرفي (BVN) لمعالجة مخاوف الاحتيال المحتملة. في عام 2015، درى تضمين إمكانية التشغيل البيئي للبطاقات من خلال بوابات الدفع. وتبع ذلك زيادة في عدد دورات التسوية من دورة إلى اثنتين في عام 2016 وإدخال وظائف تقنية بيانات الخدمات الإضافية

الحوكمة والعمليات

نظرة عامة على نظام الدفع

شبكات الهاتف المحمول، في حين أن المشاركين غير المباشرين هم وكلاء متميزون، ومزود خدمات الدفع، وشركات التكنولوجيا المالية (fintechs) . تكون تسوية المعاملات على دفعات على أساس صافي مؤجل، أربع مرات في اليوم عبر منصة NIBSS. ويُجري المشاركون غير المباشرين التسوية عن طريق البنوك الراعية لهم. يوفر الشكل التالي تمثيلاً مصوراً لنظام PesaLink.

ضمان إمكانية التشغيل البيئي بين جميع الأطراف الرئيسية عبر نموذج Hub-switch. يدير نظام NIBSS محور معالجة مركزي - المفتاح المركزي النيجيري - والذي يتصل مباشرة بجميع البنوك التجارية وبنوك التمويل البالغ الصغر ومزود خدمات المالية عبر الهاتف المحمول في نيجيريا. يتكون المشاركون المباشرين من البنوك وبنوك التمويل البالغ الصغر (MFBS) ومشغلي



شكل 2. نظرة عامة على نموذج أنظمة الدفع الفوري في نيجيريا (NIP)

الحكومة والملكية

تتخذ القرارات بواسطة	نموذج الملكية	مملوك بواسطة
مجلس إدارة	مملوك للمشاركين	NIBSS

قواعد النظام وإجراءات الحكومة

معايير المراسلة	تعليقات وتعليقات أصحاب المصلحة	المجموعات ولجان العمل
تطوير تنسيق الرسائل المعتمدة على واجهة برمجة التطبيقات (XML) داخلياً	منتديات مخصصة لهذا المجال	منتدى القواعد

الأدوار

المشغل الفني للشبكة والنظام	مشغل النظام	مدير النظام
NIBSS	NIBSS	NIBSS

نظام الدفع

قابلية التشغيل البيئي	البنوك المراسلة	محور صرف عملة أجنبية	أسلوب التسوية	وكيل التسوية
طرف ثالث	لا يوجد	لا يوجد	الصافي المؤجل (4 مرات يومياً)	البنك المركزي النيجيري
الأدوات				
CBDC	(التحويل الإلكتروني للأموال)	(التحويل الإلكتروني للأموال)	التقود الإلكترونية	بطاقة
القنوات				
نقطة بيع	تطبيق	تقنية بيانات الخدمات الإضافية غير المنظمة	جهاز الصراف الآلي/كاشك	فرع
	المتصفح	تقنية التواصل قريب المدى	رمز الاستجابة السريعة	وكيل
بيانات ووظائف جغرافية حيوية				
	واجهات برمجة التطبيقات	القياسات الحيوية	وكيل الهوية	الهاتف المحمول ورمز الاستجابة السريعة والقياسات الحيوية
	نعم	نعم-رقم تحقق مصرفي (BVN)		

المشاركين

غير مباشر	مباشر
7 مشغلين للخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، 18 شركة تكنولوجيا مالية (fintechs)، أكثر من 200 بنك للتمويل بالغ الصغر، شركات التكنولوجيا المالية (fintechs) والوكلاء الفائقين	البنك المركزي، 25 بنك تجاري

حالات الاستخدام والسوق المستهدف

القنوات			
التحويلات والحالات من أفراد إلى أفراد (P2P)	مدفوعات التجار من أفراد إلى شركات (P2B)	الضرائب والرسوم من الأفراد إلى حكومة (P2G)	المدفوعات الاجتماعية من حكومة إلى أفراد (G2P)
خدمات الجرد والأعمال من شركات إلى شركات (B2B)	الرواتب والأجور من الشركات إلى الأفراد (B2P)	عبر الحدود	

المعايير الفنية وحالات الاستخدام

دعم حالات الاستخدام من خلال مكونات نظام متميزة. يعتمد نظام الدفع الفوري (NIP) على معايير المراسلة المطورة داخلياً؛ ومع ذلك، يخطط نظام NIBSS للترقية لتطبيق معيار أيزو 20022 (مقابلة أصحاب المصلحة، 2022). عند تصميمه في البداية، كان النظام يدعم فقط التحويل الإلكتروني للأموال فوراً من أفراد إلى أفراد ومن أفراد إلى شركات؛ ومع ذلك، فبمرور الوقت، نما ليلبي عدداً لا يحصى من القنوات وحالات الاستخدام الأخرى، بما في ذلك من شركات إلى أفراد ومن أفراد إلى حكومات ومن شركات إلى شركات ومن حكومات إلى أفراد إلى شركات عبر نظام NIBSS eBillPay - وهو عبارة عن منصة تحصيل ائتمان فورية عبر الإنترنت تستفيد من منصة نظام الدفع الفوري (NIP). بالنسبة للمدفوعات المصغرة من أفراد إلى شركات، أطلق نظام NIBSS بدعم من CBN mCash، مما يسمح للعملاء بإجراء مدفوعات فورية للتجار الذين يستفيدون من نظام الدفع الفوري (NIP). تجري مقاصة المعاملات على أساس مؤجل، وتكون التسوية أربع مرات في اليوم (مقابلة أصحاب المصلحة، 2022). زادت نوافذ التسوية في عام 2016 من مرة في اليوم إلى مرتين في اليوم للحد من مخاطر التسوية. في تموز/يوليو 2021، زادت إلى أربع مرات في اليوم لزيادة تحسين كفاءة معالجة عمليات الدفع.

نموذج العمل

تحديد رسوم المستهلك من خلال البنوك، مع تشغيل نظام الدفع الفوري (NIP) على أساس التكلفة الزائدة. أنشئ النظام داخلياً بواسطة فريق من المطورين ولم يتلق أي تمويل من مانحين. وعليه، بات البناء المسبق لنظام NIBSS محدوداً عن قصد مع وجود خطط لتحسينه وترقيته لاحقاً. يدفع المشاركون رسوماً إلى نظام NIBSS لكل معاملة تخضع للمعالجة، ويُسمح لهم بتمرير هذه التكلفة إلى عملائهم حتى الحد المحدد. بناء عليه، يكون تمويل النظام من خلال معدل الاستخدام المرتفع، فيما يقيد البنك المركزي النيجيري أسعار المستهلك³. يعمل نظام NIBSS نفسه على نموذج استرداد التكلفة مع إضافة ربح معتدل لمساهمي.

قواعد النظام

قواعد النظام تتضمن الامتثال للعديد من هيئات التنظيم. بدلاً من إنشاء قواعد على مستوى النظام، يعتمد نظام الدفع الفوري (NIP) على اللوائح المالية الوطنية التفصيلية التي تغطي حقوق ومسؤوليات الكيانات المرسل والمستقبل، والمبادئ التوجيهية بشأن تسوية المنازعات، وأطر الامتثال، ومتطلبات "اعرف عميلك"، وما إلى ذلك. يُسمح لمقدمي خدمة الدفع الفوري فقط بفرض رسوم وفقاً لدليل البنك المركزي النيجيري المعتمد للرسوم المصرفية. تتطلب قواعد النظام من مقدمي الخدمات المالية اتباع آليات الانتصاف المقررة للمستهلك والمتاحة على الموقع

حكومة وتشغيل معظم جوانب نظام الدفع الفوري في نيجيريا (NIP) عبر نظام NIBSS. NIBSS هو المالك والمشغل ومدير النظام. البنك المركزي النيجيري (CBN) هو وكيل التسوية. وعليه، يكون نظام NIBSS هو المسؤول عن وضع قواعد النظام والمعايير الفنية، وإدارة التكنولوجيا التي تمكن إجراء المعاملات الآمنة والفعالة. تتحدد قواعد البرنامج من قبل مجلس إدارة NIBSS، الذي يجتمع على أساس مخصص. رئيس مجلس الإدارة هو نائب محافظ البنك المركزي النيجيري للسياسة المالية والنقدية. هناك ثمانية أعضاء إضافيين في مجلس الإدارة يتألفون من أربعة مديرين إداريين من البنوك الكبرى في نيجيريا، وأربعة من البنوك الأخرى على أساس التناوب. تقع مسؤولية صنع القرار إلى حد كبير على عاتق رئيس مجلس الإدارة. وتوجد منتديات أخرى يُستفاد منها من أجل تطوير نظام الدفع الفوري في نيجيريا (NIP). على سبيل المثال، تتعقد لجنة رؤساء الصناعة المصرفية الإلكترونية (CeBIH) لمناقشة القضايا الرئيسية في مشهد المدفوعات في نيجيريا بما في ذلك في نظام الدفع الفوري (NIP)، وتجري مناقشة هذه القضايا بشكل أكبر في اجتماعات مجلس إدارة نظام الدفع الفوري (NIP). علاوة على ذلك، في وقت مبكر من تطوير نظام الدفع الفوري في نيجيريا (NIP)، عقد نظام NIBSS منتديات على أساس منتظم مع لاعبين في الصناعة (على سبيل المثال، البنوك، مزودي الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، وبنوك التمويل البالغة الصغر) للحصول على تعليقات حول التقدم المحرز في نظام الدفع الفوري (NIP). لا تزال المنتديات تعقد على أساس مخصص لجمع مدخلات الصناعة. عادة ما يجري التقرير بشأن تسوية المنازعات من خلال النظام؛ ومع ذلك، قد تُحال النزاعات التي يُصدَّق عليها من قبل البنك المركزي النيجيري الناشئة بين الأنظمة أو غيرها من خلال مدير إدارة نظام المدفوعات في البنك المركزي النيجيري أو لجنة تنسيق مبادرة الدفع.

الوظائف

تطوير وظائف متقدمة وطرحها. نظام الدفع الفوري (NIP) متاح على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، مما يسمح بإجراء المعاملات عبر قنوات مختلفة، كما يدعم معظم حالات الاستخدام. تتوفر معرفات الوكيل عبر رقم تحقق مصرفي (BVN) في نيجيريا، وهو معرف فريد للعميل يستخدم مع تفاصيل الحساب المصرفي لكل معاملة تخضع للمعالجة عبر نظام NIBSS². يمكن للعملاء التعامل مع أجهزة الصراف الآلي وإدخال بصمة الإبهام الخاصة بهم، مما يسمح لهم بإرسال مدفوعات و/أو إجراء سحب من جهاز الصراف الآلي، مما يوفر راحة استثنائية ويمنع عمليات الاحتيال. قدم نظام NIBSS أيضاً منصة الاستجابة السريعة الجديدة (NQR) في عام 2021، والتي تسهل مدفوعات باستخدام رموز الاستجابة السريعة المستندة إلى الحساب في الوقت الفعلي لحالات الاستخدام من أفراد إلى أفراد (P2P) ومن أفراد إلى شركات (P2B). صُمم النظام الأساسي ليكون منخفض التكلفة بالنسبة للتجار، مما يسمح للمستهلكين بالدفع مقابل عنصر ما عن طريق مسح رمز الاستجابة السريعة الذي جرى إنشاؤه بواسطة البائع والذي يمكن مسحه ضوئياً باستخدام تطبيق مصرفي للعميل، وهو متوافق مع EMV.

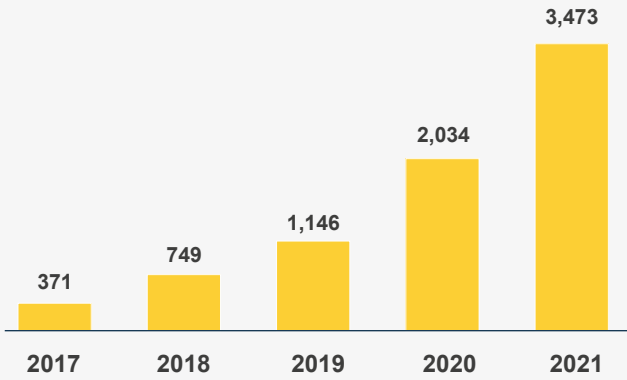
2 BVN هو نظام تحديد للهوية يتكون من رقم فريد مكون من 11 رقماً يُصدره البنك المركزي النيجيري للحد من المعاملات المصرفية غير القانونية في نيجيريا. يجري إصدار BVN لكل فرد عند فتح حسابه المصرفي الأول، ويسكون لكل حساب بنكي يتحده بعد ذلك (بغض النظر عن المؤسسة) نفس رقم BVN المرتبط به. يحمي رمز BVN من عمليات الاحتيال ويمكن المصادقة المستندة إلى المقاييس الحيوية للمدفوعات والخدمات الرقمية.

3 فيما يلي حدود السعر المحددة التي وضعها البنك المركزي الكندي: أقل من 5,000 نيرة نيجيرية (12 دولاراً أمريكياً) = 10 نيرة نيجيرية (0.02 دولار أمريكي)؛ 5,001 نيرة نيجيرية - 50,000 نيرة نيجيرية (12-120 دولاراً أمريكياً) = 25 نيرة نيجيرية (0.06 دولار أمريكي)؛ فوق 50,000 نيرة نيجيرية (120 دولاراً أمريكياً) = 50 نيرة نيجيرية (0.12 دولار أمريكي). جرى تحويل النيرة النيجيرية إلى الدولار الأمريكي باستخدام سعر صرف 1 دولار أمريكي = 416.67 نيرة نيجيرية اعتباراً من 3 آب/أغسطس 2022.

الكميات والقيم التي يعالجها نظام المدفوعات

نما استخدام نظام الدفع الفوري في نيجيريا (NIP) بشكل كبير منذ إنشائه. وقد زادت أحجام المعاملات من 371 مليون في عام 2017 إلى 3.4 مليار في عام 2021. كما ارتفعت القيم من 135 مليار دولار أمريكي في عام 2017 إلى 655 مليار دولار أمريكي في عام 2021. وانخفض متوسط حجم المعاملة من 363 دولاراً أمريكياً (151,251 نيرة نيجيرية) في عام 2017 إلى 188 دولاراً أمريكياً (78,334 نيرة نيجيرية) في عام 2021. قد تكون جائحة كوفيد-19 عاملاً رئيسياً في زيادة استخدام أدوات الدفع الرقمية.

الإلكتروني للبنك المركزي النيجيري. يلتزم مقدمو الخدمات المالية بوجود مكتب مساعدة للتعامل مع جميع شكاوى المستهلكين. وعلى المستهلكين المتأثرين إبلاغ الشكوى أولاً إلى مزود الخدمات المالية، ومن ثم يكلف مزودي الخدمات المالية بحل المشكلة في غضون أسبوعين. في حال عدم حل المشكلة بعد مضي هذا المدة، يمكن للمستهلكين توجيه شكاوهم إلى مكتب حماية المستهلك لدى البنك المركزي النيجيري للفصل فيها والانتصاف من خلاله.

شكل 3. أحجام معاملات نظام الدفع الفوري في نيجيريا (NIP) وقيمتها**أحجام معاملات نظام الدفع الفوري (NIP)**
مليون**قيم معاملات نظام الدفع الفوري في نيجيريا (NIP)**
مليون دولار أمريكي

المصدر: NIBSS, 2022

اللائحة

وإطار إدارة أمن المعلومات النيجيري. لضمان أن يظل نظام الدفع الفوري في نيجيريا (NIP) جذاباً للعملاء من منظور السعر، يؤدي البنك المركزي النيجيري دوراً نشطاً في تنظيم تسعير الخدمات التي تستخدم نظام الدفع الفوري في نيجيريا (NIP). عبر المنشورات الدورية -على سبيل المثال- لوضع قيود على الرسوم المفروضة على المستهلكين باستخدام نظام الدفع الفوري في نيجيريا (NIP). تشمل اللوائح والسياسات الرئيسية التي دعمت النظام ما يلي:

- سياسة التخفيف من النقد لعام 2011، التي قادت المبادرة حول التحويل الإلكتروني للأموال
- منشور بشأن مراجعة نظام الدفع الفوري في نيجيريا (NIP) وخيارات الدفع الإلكتروني الأخرى ذات الميزات المماثلة – 2014
- لائحة خدمة التحويل الإلكتروني للأموال فوراً في نيجيريا – 2018

المنظومة التنظيمية للمدفوعات في نيجيريا راسخة. بينما ركزت التشريعات الأولية على إرساء الأسس لنظام مدفوعات فعال (قانون إدارة نظام الدفع لعام 2009 مثلاً) وخلق الثقة في النظام، جرى توجيه الإضافات الأخيرة نحو الشمول المالي والابتكار. واسترشاداً بالاستراتيجية الوطنية للشمول المالي (NFIS)، أصدر البنك المركزي إرشادات حول خدمات تحويل الأموال الإلكترونية الفورية (بين البنوك) في عام 2015، إرشادات لترخيص وتنظيم بنوك خدمات الدفع في 2018، مخاطر نظام المدفوعات النيجيري وإطار إدارة أمن المعلومات في عام 2019، بالإضافة إلى المبادئ التوجيهية للخدمات المصرفية للتمويل البالغ الصغر والوكيل المصرفي والمبادئ التوجيهية الشاملة لسياسة اعرف عميلك (KYC). كانت هذه جوانب أساسية في إيجاد بيئة مواتية لنظام الدفع الفوري في نيجيريا (NIP). على سبيل المثال، يحتاج المشاركون في برنامج نظام الدفع الفوري في نيجيريا (NIP) إلى ترخيص لاستخدام النظام ويجب عليهم الامتثال لللائحة الخاصة بخدمات تحويل الأموال الإلكترونية الفورية في نيجيريا. يجب كذلك الالتزام ببروتوكولات إدارة المخاطر، حيث يُحال مقدمي الخدمة إلى مخاطر نظام المدفوعات النيجيري

دروس عن الشمول

المستوى الأساسي للشمول. يُقاس بمعايير الشمول الواردة في الفصل 2.6، ويمتلك نظام الدفع الفوري في نيجيريا (NIP) بمستوى أساسي من الشمول. يسمح نظام الدفع الفوري في نيجيريا (NIP) بالوظائف الشاملة نظراً لأنه يخدم معظم حالات الاستخدام لأي نظام محلي في هذه الدراسة كما يخدم جميع قنوات الدفع التي يستخدمها المستهلكون. ومع ذلك، لا يسمح هيكل الحوكمة الحالي باتخاذ قرارات شاملة حيث يُسمح للبنوك فقط بتقديم المدخلات. إن التركيز على النتائج المؤيدة للفقراء وشمول جميع مزودي خدمات الدفع المرخص لهم في عملية صنع القرار من شأنه أن يزيد من تصنيف مستوى الشمول.

وقد حُدِّدت الدوافع التالية للشمول من أجل برنامج أنظمة الدفع الفوري في نيجيريا (NIP):

- **نظام مناسب للغرض في جميع الأوقات مضمون من خلال نهج التطوير التدريجي.** جرى تطوير نظام الدفع الفوري في نيجيريا (NIP) داخلياً وكان له في البداية وظائف محدودة حيث تكامل معه بنكان. قَيِّد هذا النهج من الاستثمار الأولي المطلوب لتطوير النظام. وحين أصبح عرض القيمة واضحاً، انضم المزيد من المشاركين، مما أدى بسرعة إلى التوسع. طُوِّر نظام NIBSS من أدواته وطلب من المشاركين ترقية أنظمتهم وفقاً لذلك. وقد سمحت الترقّيات وتكرار الترقّيات على النظام ببقائه رشيقاً والتكيف مع احتياجات السوق. كان تطوير النظام داخلياً أمراً أساسياً لضمان توفر المهارات والمعرفة اللازمة لتنفيذ تلك التحسينات.
- **تعزيز الأداء السلس للنظام: مهم للثقة والاستدامة.** تطلب الظهور الأول لنظام الدفع الفوري في نيجيريا (NIP) مقاصة المعاملات في غضون 50 ثانية، ومع ذلك لم يتمكن جميع مقدمي الخدمة من الامتثال، مما أثر على تجربة العميل. يخلق مقدم الخدمة ضعيف الأداء أثراً على السمعة لجميع

البنوك المرتبطة بأنظمة الدفع الفوري. ولتحسين أداء النظام ولضمان تجربة موثوقة وسلسة للمستهلكين، اختصر NIBSS متطلبات وقت المقاصة. يستخدم نظام NIBSS التقارير المصنفة الشهرية حول متوسط وقت معالجة المعاملات والمتغيرات الأخرى لتحفيز البنوك وتحسين جودة تقديم الخدمات. ويهدف هذا إلى تشجيع البنوك على المنافسة والوفاء بالمعايير الجديدة، وخلق منافسة صحية لرفع مستوى الجهوية والأداء (مقابلة أصحاب المصلحة، 2022).

• **البنية التحتية الضمنية للهوية الرقمية مفيدة للنظام بشكل كبير.** نظام BVN النيجيري هو نظام متقدم للهوية الرقمية يجري تمكينه من خلال المقاييس الحيوية. يتيح وجود معرف القطاع المالي التأسيسي طرق المصادقة التي تفتح طرقاً جديدة للتفاعل مع النظام. تتيح القدرة على التحقق من شخص ما دون تقديم أي مستند مادي (من خلال بصمة الإصبع ورقم BVN وحده) الوصول السهل إلى طرق الدفع المختلفة، بما في ذلك القدرة على إرسال الأموال وسحبها من أجهزة الصراف الآلي على الفور.

• **شفافية الرسوم وعدالتها تعد محركاً مهماً لاعتماد النظام.** تحدد البنوك الرسوم الأصلية لخدمات التحويل الإلكتروني للأموال فورياً المفروضة على العملاء، مع شفافية ضئيلة بشأن الأسعار. أدى هذا إلى شكوى العملاء من التلاعب في الأسعار. ورداً على ذلك، أصدر البنك المركزي النيجيري لائحة تحدد رسوم العملاء بين 10 نيرة نيجيرية و50 نيرة نيجيرية، اعتماداً على حجم المعاملة. أدى هذا إلى زيادة ثقة المستهلك والحد من الفروق في الأسعار التي يفرضها مقدمو الخدمة. بالإضافة إلى ذلك، يشجع السعر المنخفض استخدام الخدمة من قبل السكان ذوي الدخل المنخفض الأكثر حساسية للرسوم. وكان هذا جانباً مهماً في الحفاظ على النظام شاملاً.



AfricaNenda

13th Floor, Delta Corner Tower 2
Chiromo Road, Westlands
PO Box 13796-00800
Nairobi, Kenya

www.africanenda.org 

info@africanenda.org 

[@africanenda](https://www.instagram.com/africanenda)   

أكتوبر 2022

حقوق الطبع والنشر محفوظة 2022 - AfricaNenda ©